Sana'a University Journal of Human Sciences مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 5 | Page 299 – 326 |2025 | https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Uniqueness In Opinion Grammatical Perspectives By Ibn Falah Al-Yemeni (D. 680 AH)

Abdulqader Mohsen Ali Eizdeen[1,*]
[1]Department of Arabic Language , Faculty of Languages - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *eizadeen688@gmail.com*

Keywords

1. Grammatical uniqueness
2. Ibn Falah Al-Yamani
3. linguistic divergence
4. innovative perspectives

Abstract:

This study examines the unique grammatical perspectives of Ibn Falah Al-Yamani, a prominent Yemeni grammarian known for his distinctive contributions to Arabic grammar. His views set him apart from other scholars, making him one of the most influential grammarians in Yemen over the centuries.

The research aims to identify and analyze the grammatical theories exclusive to Ibn Falah, explore his methodological approach, and evaluate their impact on linguistic studies. The study adopts a descriptive-analytical methodology to systematically examine his perspectives and their implications.

Structurally, the research is organized into an introduction, which outlines the study's objectives and scope, followed by a background section that provides an overview of Ibn Falah's life, works, and key terminologies. The main discussion is divided into four sections: Foundational Grammatical Concepts: Ibn Falah's unique interpretations of core grammatical principles, Sentence Structure and Syntax: His distinctive views on verbal sentences and grammatical constructions, Sentence Complements: His novel contributions to adjuncts and modifiers, The Role of Particles: His original perspectives on the usage and function of grammatical particles.

The study concludes with a summary of key findings, recommendations for further research.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 5 | Page 300 – 326 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

التفرُّد بالرأي النحوي عند ابن فلاح اليمني (ت 680هـ)

عبد القادر محسن علي عز الدين[1]،**

[1]قسم اللغة العربية ، كلية اللغات - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.

المؤلف: *eizadeen688@gmail.com*

الكلمات المفتاحية

1. التفرد
2. ابن فلاح
3. المخالفة
4. قول جديد

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع التفرُّد بالرأي عند ابن فلاح اليمني، وهو أحد نحاة اليمن المشهورين، الذي أثرى المكتبة العربية بجهود نحوية تميز فيها بعدد من الآراء التي تفرد بها على جميع النحاة، فابن فلاح اليمني بين نحاة اليمن من أشهر نحاتها على مدى قرون.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز آراء ابن فلاح اليمني النحوية التي تفرد بها، وأسلوبه في ذلك، ومن ثم دراستها وتحليلها.

وتظهر أهمية البحث في أنه يتناول المواقف والآراء النحوية التي تفرد بها ابن فلاح اليمني، إضافة إلى بيان اتجاهاته النحوية في توجيه آرائه. وهو ما سعى الباحث إلى تحقيقه بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

أما خطة البحث فقد اقتضت طبيعته أن يُقسم إلى: مقدمة تحتوي على خطة البحث، وتمهيد يتضمن تعريفًا بابن فلاح ومؤلفاته، وتعريفًا بمصطلحات البحث، وأربعة مباحث، كان المبحث الأول بعنوان: التفرد في مقدِّمات الأبواب النحوية، وكان المبحث الثاني بعنوان: التفرد في الجملة الفعلية والأساليب النحوية، أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان: التفرد في مكملات الجملة، وأما المبحث الرابع فقد كان بعنوان: التفرد في الحروف، وخُتِمَ البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج والتوصيات

المقدمة:

بذل النحويون جهودًا مضـــنية في بناء صـــرح للغتنا العربية الشـريفة، والنحو ذو تاريخ طويل تناقل ذووه أفكـار النـابهين من أعلامـه وأقوالهم؛ إذ يبحـث قضية مهمة، وهي حفظ كتاب الله من التحريف.

ويقصد بالتفرد هنا الصفة التي تقع عليها الأقوال والآراء في كل العلوم، ولذلك نجد هذا التفرد بالقول أو بـالرأي عند العلماء الرواد منهم والمبدعين الذين ينبغون من عصـــر إلى آخر، فيكون لهم من التأثير ما ليس لغيرهم.

وقد لقيت علوم اللغة عنـاية فـائقة من علمـاء اليمن في مختلف العصـــور، فبرز عدد من علماء اليمن في مجال علم النحو، فكانت لهم جهود نحوية مهمة عبرت عنها المؤلفات القيمة التي تركوها لنا، ومن أشـــهر هؤلاء العلماء ابن فلاح اليمني، الذي لم يقتصـــر على عرض المسـائل النحوية جريًا على ما درج عليه النحاة الآخرون فحسـب، بل أوضـــح فيها مدى تفكيره العميق، فضَـــمَّنها آراءه التي انفرد بها على غيره من النحاة.

ومن هنا يقف هذا البحث عند مسائل التفرد لابن فلاح اليمني؛ ليكشـــف لنا حقيقة تفرده ومدى قوته ورجاحتـه، فهو بهذا عمل توثيقي في المقام الأول؛ لأنّه يعرض المســـألة موضـــوع التفرد على التراث النحوي، فيبحث في تضـاعيفها ويسـتكشـف خباياها حتى يصـل إلى الدراسـة والتحليل لتلك المسـائل من غير إغراق في التفاصـيل، أو إكثار من الاقتباسـات، أو حشد النصوص.

فـابن فلاح اليمني من الرواد الـذين لم يكونوا مقلِّدين، ولم يأخذوا أقوال من سـبقوهم دون تمحيص، بل كان في أحيان كثيرة يخالف من ســـبقوه ويتفرد بـأقوال جـديـدة في التقســـيم، والمنع والإجـازة، أو الإطلاق والتقييد، أو وضـــع الشـــروط، أو المعاني النحويـة، أو توجيـه الشـــواهد، أو التخريج النحوي للآيات القرآنية، أو التعليل للمســـائل النحوية، أو نحوها من القضايا.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع الاختيار على التفرُّد بالرأي النحوي عند ابن فلاح اليمني؛ لما اتسم به من سمات تجعله موضـع دراســـة وبحث؛ نظرًا لجهوده النحوية التي أثرى بها المكتبة العربية بالعديد من الآراء والعلل التي تفرد بها عن جميع النحاة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تناولـه المواقف والآراء النحوية التي تفرد بها ابن فلاح اليمني، إضـــافة إلى بيان أهمية هذا التفرد الذي تنبع منه أهمية الموضـوع المتمثل في الوقوف على طرائق الفكر النحوي عند ابن فلاح اليمني واتجاهاته في توجيه آرائه.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دراسة تبين الآراء التي تفرد بها ابن فلاح اليمني.

ويمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما التفرد النحوي؟ وما العوامل المؤثرة فيه؟

2- ما الآراء النحوية التي تفرد بها ابن فلاح اليمني؟

3- ما القيمة العلمية لآراء ابن فلاح اليمني النحوية؟

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، باستقراء أقوال ابن فلاح اليمني، في المسائل النحوية، وحصر ما تفرد به، ومن ثم الرجوع إلى كتب ابن فلاح لتوثيق أقواله، ثم دراسة القول المتفرد والحكم عليه.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز الآراء النحوية التي تفرد بها ابن فلاح اليمني، وأسلوبه في ذلك، ومن ثم دراستها وتحليلها.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات في التفرد بالرأي عند ابن فلاح اليمني، ولكن هناك بعض الدراسات التي اهتمت بالجهود النحوية عند ابن فلاح اليمني، وأبرز الدراسات هي:

- اختيارات ابن فلاح النحوية والتصريفية، لصلاح بن عبد الله بوجليع، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1431 - 1432هـ.
- ابن فلاح النحوي حياته وآراؤهُ ومذهبه مع تحقيق كتابه الموسوم بالمغني، عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1404هـ - 1984م.
- الدرس النحوي بين ابن فلاح اليمني (ت680هـ) والرضي الأستراباذي (ت686هـ) في شرحيهما على كافية ابن الحاجب، لمحيي محمد آل حيدر، رسالة ماجستير، جامعة واسط، 1438هـ - 2017م.
- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند ابن فلاح اليمني (ت680هـ) في كتابه (المغني في النحو)، للدكتور باسم رشيد زوبع، كلية الآداب، الجامعة العراقية، مجلة مداد الآداب، العدد الثامن.
- موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع، لشريف عبد الكريم النجار، أطروحة دكتوراه، جامعة صنعاء 1999م.

هيكلة البحث:

قُسِّم هذا البحث إلى مقدمة تحتوي على أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع وأهداف البحث وهيكلته، وتمهيد تضمن تعريفًا بابن فلاح ومؤلفاته، وتعريفًا بمصطلحات البحث، وأربعة مباحث، كان المبحث الأول بعنوان: التفرد في مقدِّمات الأبواب النحوية، وكان المبحث الثاني بعنوان: التفرد في الجملة الفعلية والأساليب النحوية، أما المبحث الثالث فقد كان بعنوان: التفرد في مكملات الجملة، وأما

المبحث الرابع فقد كان بعنوان: التفرد في الحروف، وخُتِمَ البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج والتوصيات، ثم قائمة بالمراجع.

التمهيد: ابن فلاح اليمني ومفهوم التفرد بالرأي:

تقتضي طبيعة الموضوع التمهيد له بعرض نبذة موجزة من ابن فلاح اليمني، ثم شرح مفهوم التفرد لغة واصطلاحًا، وما يتعلق به من مصطلحات مشابهة.

التعريف بابن فلاح اليمني:

ابن فلاح اليمني هو الشيخ منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمنُي النحوي، عاش معظم حياته في القرن السابع الهجري، وذلك لأن وفاته كانت سنة ثمانين وستمائة هجرية، ولم تسعفنا المصادر التاريخية بذكر ولادته إلا أن تاريخ وفاته هو الذي دلنا على أنه من علماء القرن السابع.

وقد كان لعصر ابن فلاح الذي عاش فيه مظاهره الخاصة به، التي تميزه عن غيره من القرون، ولست في هذا المقام بحاجة إلى أن أقدم تاريخًا لعصر ابن فلاح من جميع النواحي، فذلك شأن البحوث التاريخية، فلقد كان نحويًا، وفقيهًا، وعالمًا بالقراءات، وأصوليًا، وله العديد من المؤلفات، أهمها:

1- شرح كافية ابن الحاجب، وقد حققه الدكتور نصار حميد الدين، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود.
2- المغني في النحو، وقد حُقق في عدة رسائل علمية، فالجزء الأول حققه: عبد الرزاق السعدي، والجزء الثاني حققه: محمد النهاري، والجزء الثالث حققه: حسن ضائحي.
3- الكافي، ذكر في كتاب المدارس الإسلامية، ص70[1].

مفهوم التفرُّد:

التفرُّد لغةً مشتق من الفعل (فَرَدَ) الذي يدل على واحد، أي: أنه يتناول شيئًا واحدًا، لا ثاني له. يقال: فَرَدَ برأيه، وأفْرَدَ، وفَرَّدَ، وانفَرَدَ: تَفَرَّدَ به، واستفردتُ الشيءَ، أخذتُه فردًا، لا ثاني له ولا مثله[2].

ويشير المعنى الاصطلاحي للتفرُّد إلى انتفاء التقليد عند هذا النحوي أو ذاك، وبروز آراء نحوية مخالِفة، وأقوال جديدة يبدو فيها التميز عمن سبقه، سواء في التقسيم والمنع والإجازة، أو الإطلاق والتقييد، أو وضع الشروط، أو المعاني النحوية، أو توجيه الشواهد، أو التخريج النحوي للآيات القرآنية، أو التعليل للمسائل النحوية، أو نحوها من القضايا النحوية التي تظهر فيها تعبيرات نحوية مختلفة تعبّر

(1) ينظر: شرح الكافية في النحو، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق: نصار بن محمد حميد الدين، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1421 - 1422هـ، ص19-29.
(2) ينظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد الأزهري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون وآخرون، دار القومية العربية، القاهرة، 1964م، مادة فرد، والقاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ط3، المطبعة الأميرية، 1301هـ، الهيئة المصرية للكتاب، ج1، ص319 مادة فرد.

عن التفرُّد في الرأي أو تشـــير إليه بمصـــطلحات مشابهة كـ (الغرابة) و(الندرة) و(الشذوذ).

المبحث الأول: التفرُّد بالرأي في مقدِّمات الأبواب النحوية

1- مسألة: الفرق بين الكلام والكلمة:

في هذه المسـألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرّد به، فقال: "والثاني: أن الكلام الكثير لما كان بعضُـــه مرتبطًا ببعض حصـلت له وحدةٌ، فأشـبه المفرد في الوحدة، والمشـابهةُ من أسـباب المجاز، فأطلق لفظ الكلمة عليها من هذه الجهة، والكلمةُ عند النحويين جنسٌ تحتـه ثلاثـة أنواع، وهـذا يوافق اصـــطلاح الفقهاء؛ فإن الجنس عندهم عبارةٌ عن العامّ لشـيئين فصـاعدًا، اختلف نوعه أو لم يختلف، والعربُ أيضًـا لا تفرق بين الجنس والنوع، بـل الجنس عنـدهم مـا خالف غيره، ومنه قوله -صلى الله عليه وآله وسلم- بعد ذكر البر والشـعير والتمر والملح: ((فإذا اختلف الجنســان فبيعوا كيف شــئتم))، وهذه أنواع للطعم، والفرقُ بين الجنس والنوع من اصـــطلاح المنطق، وعلى اصـطلاحه لا تكون الكلمة جنسًـا؛ لأنّ امتياز الحرف عن الاسـم والفعل بقيدٍ عدميّ، والقيدُ العدمي على اصـطلاحه لا يكون فصـلًا؛ إذ لا يكون العدمُ جزءًا من الوجود.

فإن قيل: فإذا كانت الكلمة جنسًا على اصطلاح النحويين والكلمُ أيضًـا جنس، فما الفرق بينهما؟ قلنا: الفرق بينهما أن الكلمة قد تطلق على النوع الواحد، وأمـا الكلم فلا يطلق إلا على مجموع الأنواع. فـإن قيـل: إن اللفظ الـدالَّ على معنى مفرد لا يـدلّ على مســماه؛ لأنّ العلم بكون ذلك اللفظ موضــوعًا لذلك المسمى علمٌ بنسبة مخصوصة بين ذلك اللفظ وذلك المسمى، والعلم بنسبةٍ بين أمرين مسبوقٌ بالعلم بكل واحد منهما، فيكون العلم بكون اللفظ موضــوعًا لذلك المسمى مستفادًا من ذلك اللفظ؛ لزم الدور!

قلنا: إفادة سماع اللفظ لمسماه لا تتوقف إلا على علم المخاطب بكون ذلك اللفظ موضوعًا لذلك المسمى، بدليل أن الجاهل بلغة لا يستفيد من سماعها شيئًا؛ لجهله بوضعها، فإذا سمع اللفظ الموضوع لمسمى العالم بالوضع حصل بين سماع ذلك اللفظ وذلك المسمى نوعُ ملازمة، فينتقل الذهن عند سماع اللفظ إلى لازمه وهو ذلك المسمى[3].

وهذه النظرية لم يذهب إليها أحدٌ من النحاة القدماء، فهي تمثل نظرية من النظريات التي ذهب إليها العلماء المعاصرون، بعد تجارِبهم المتعددة في دراسة وتجارب فهم الكلام[4].

وهذا يدل دلالة واضحة على سبق نحاة اليمن إلى وضع النظريات التي أصبح لها تأصيلٌ عند المعاصرين، وهذا السبق يحسب لابن فلاح اليمني.

2- مسألة: محل الحركة من الحرف:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني تعليل تفرّد به، فقال: "وفيه (أي: محل الحركة من الحرف) ثلاثة أقوال، أحدها: منقول عن سيبويه أنها بعد الحرف، والثاني: أنها معه، والثالث: أنها قبله. حجة من قال: إنها قبل الحرف: إجماعُ البصريين على أن الواو من

(3) ينظر: شرح الكافية في النحو، لمنصور بن فلاح اليمني، ص95 - 97.

(4) ينظر: التفكير واللغة، جودث جرين، ترجمة: عبد الرحمن العبدان، دار عالم الكتب، الرياض، 1410هـ، ص189، وما بعدها.

"يعد"، حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة. وجوابه: أن الحركة بعده، لكن لما كان المتلفظ بالواو بعد الياء يتلفظ بحرف متحرك بحركةٍ تغاير الواو وتناسب الياء، فحصل من ذلك ثقلٌ هو سبب الحذف، فعبّروا عن وقوع المغايرين المتناسبين الذي هو سبب الثقل بوقوعها بين ياء وكسرة؛ نظرًا إلى أن المناسب للياء إنما هو الكسرةُ، فهي المقصودة بالذكر دون العين، فهي وإن كانت بعدها فكأنها قبلها لأجل مناسبة الياء، وهذا الجواب لم أعلم أحدًا سبقني إليه"[5]. ولم أجد هذا الاعتلال منسوبًا لأحد في كتب النحاة التي وقفت عليها، وممن ذهب إلى أسبقية الحرف على الحركة ابنُ جني[6].

فابن فلاح اليمني بهذه التعليلات الجديدة التي يصرح فيها بأنه لم يسبقه أحد إليها، فيها دليلٌ على الثقة بالنفس وعلمه الواسع وسعة اطلاعه بأقوال النحاة وتعليلاتهم.

3- مسألة: اختلاف حركة آخر الكلمة لاختلاف المعنى:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرّد به؛ إذ قال: "والوجه الثاني: أنّ الحركات قد توجد صورها في المبني من غير دلالة على الإعراب، ولو كانت موضوعة للإعراب لم يتخلف الإعراب عنها لوجود الصورة، قوله في الوجه الأول: إذا جعلناه عبارة عن الحركات تحققت النوعية، قلنا: نحن لا ندعي النوعية حتى يُردّ علينا، قوله: في الوجه الثاني: إن الوحدة تنافي التعدد، وتكون الكلمة في الحالة الأولى مبنيةً لعدم الاختلاف، قلنا: لا نسلم؛ لأن المقصود من التعددِ والاختلافِ صلاحيةُ محل هذه الحركة، وهو صالح للاختلاف لتعدد المعاني عليه، أو لاختلافها فيه؛ فتعددُ المعاني واختلافُها بالنسبة إلى محل الحركة، وهو صالح للاختلاف. قوله في الوجه الثالث: إن اختلاف الآخر غيرُ معقول، قلنا: لا نسلم، فإن الحركة إذا اختلفت دلت على معنى، فإذا زال ذلك المعنى لطريان معنى آخر زالت تلك الحركةُ، وخلفتها الحركةُ الدالة على المعنى الطارئ، فالاختلافُ في الحقيقة يرجع إلى اختلاف المعاني، وإنما نُسب إلى آخر الكلمة لما كان لا يُعلم إلا إذا وجدت الحركات الدالة على المعاني في آخر الكلمة، وتكلُّف هذا التحقيق لم أعلم أحدًا سبقني إليه، والمذهب الأول أقل تكلفًا"[7].

فابن فلاح في رأيه هذا يصرح بأنه لم يسبقه أحدٌ إلى هذا التحقيق، وهذا دليل واضح على قوة شخصية ابن فلاح وملكته، وأنه لم يكن أسيرًا لأي مذهب من المذاهب النحوية، وهذا القول لم أجده منسوبًا لأحدٍ من العلماء فيما اطلعت عليه من المصادر.

وقد قال أبو حيان في التذييل والتكميل: والحق أن معنى قولنا يختلف الآخر، أي: يتصف بصفة لم يكن عليها قبلُ، فإن (زيد) مثلًا في حال الإفراد لم يستحق شيئًا من الحركات، فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف، أي: انتقلت من

(5) ينظر: شرح الكافية، لابن فلاح، ص136، 137.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسين هنداوي، دمشق، دار القلم، ط1، 1405هـ- 1985م، ج1، ص28-32، والخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ج2، ص32، 327.

(7) ينظر: شرح الكافية في النحو، لابن فلاح، ص131، 132.

حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلافٌ في الآخر[8].

وهذا الرأي يؤيد رأيَ ابن فلاح اليمني، فأبو حيان من نحاة القرن الثامن، وابن فلاح اليمني من نحاة القرن السابع الهجري، فابن فلاح اليمني أول من قال بهذا الرأي.

4- مسألة: الإعراب بالحركات:

في هذا المسألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرّد به، فقال: "وعن الثالث أنه لا يخرج شيء منها عن الحصر؛ لأن التثنية والجمع الحروفُ فيها نائبةٌ عن الحركات، والنون عوضٌ عن التنوين، والأسماء الستة المضاف إليها معاقب التنوين، وكذلك ما فيه اللام هي معاقبة للتنوين، وهذا الجواب لا أعلم أحدًا سبقني إليه، وكذلك أكثر هذه التدقيقات، وإنما كان إعراب هذا النوع مستوعبًا لأنواع الإعراب؛ لأنه الأصل ولذلك رجح على غيره بالزيادة، وإنما كان إعرابه بالحركات دون الحروف لثلاثة أوجه: أحدها: أنه الأصل، والمعرب بالحروف فرع، فأعطي الأصل أصل الإعراب، والفرع فرع الإعراب، والثاني: أنّ الكلمة يتوارد عليها الوصل والوقف، والحركات هي الصالحة للحذف طلبًا لاستراحة الوقف، وما صلح للدلالة على معنيين أحق بالأصالة مما دلّ على معنى واحد، والثالث: أنّ المقصود الفصل بين المعاني، وإذا حصل ببعض الحرف فلا حاجة إلى جملته"[9].

فابن فلاح في رأيه هذا يصرح بأنه لم يسبقه أحدٌ من النحاة، وهذا دليل جلي على أن ابن فلاح لم يكن مقلدًا لأي مدرسة نحوية.

5- مسألة: إعراب الأسماء الخمسة بحروف بدلًا من الحروف الأصلية:

يأتي ابن فلاح برأي جديد في مسألة إعراب الأسماء الستة بالحروف، فيقول: "والقول الثامن أنها معربةٌ بحروف بدلًا من الحروف الأصلية وإن توافقا في الصورة، وإنما حكم بالبدل؛ لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، بدليل عصا، فإذا جعلت بدلًا، أي: حروف الإعراب من الحروف الأصلية، شابهت حروفَ التثنية والجمع في الزيادة، فجاز لذلك دلالتُها على الإعراب، فإن قيل: فالبدلُ ينوب مناب المبدل منه، فكأنها من سنخ الكلمة، فلا تدل على الإعراب، قلنا: قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه، بدليل أن التاء في "بنت وأخت" بدل من لام الكلمة، وتدل على التأنيث، فإن قيل: ذلك يؤدي إلى أن يوجد اسمٌ معرب على حرف واحدٍ، قلنا: إنما يكون ذلك لو لم يكن منه بدل، فأما إذا كان منه بدلٌ فالبدل يقوم مقام المبدل منه، وقد جاءت نيابة حرف الجمع ولزوم الإضافة عن المحذوف في قوله:

وَذَلكَ أَنَّ إِلْفَكُمُ قَليلٌ * لِواحِدِنا أَجَلْ أَيْضًا وَمَيْنُ**

وقولهم: "م الله"، فكذلك هاهنا تقوم الإضافة مقام الحرف المحذوف، وهذا القولُ لم يُحْكَ كما حققته"[10].

قائل البيت: حسان بن ثابت، وهو في الديوان 320، وفيه "كثير" مكان "قليل"، والبيت من شواهد

(8) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي (ت: 345هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1418هـ، ج1، ص59.

(9) ينظر: شرح الكافية في النحو، لابن فلاح اليمني، ص140.

(10) ينظر: شرح الكافية في النحو، لابن فلاح، ص153،152.

الهمع، ج3، ص239. والشاهد الميم في "**إلْفَكُمُ**" فناب حرف الجمع عن المضاف المحذوف ووقع بدلًا عنه، مثل: ما نابت الميم في "م الله"، وأصله "من الله" وقيل أصله "أيم". فمن خلال هذا وغيره يظهر لكل مؤلف أسلوبه الخاص، وإذا تشابه المؤلفون في المصادر والمراجع فإنهم يختلفون في الأسلوب وطريقة العرض. ويلحظ هنا ثقةُ المؤلف بنفسه، واعتزازه برأيه وهو يصرح بأنه لم يسبقه أحد إلى هذا التعليل والتوجيه.

6- مسألة: ضمّ نون المثنّى:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، في مسألة ضمّ نون المثنى، فقال: "واللغة الثانية: ضمُّها، وروي في الشواذ: ﴿طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ﴾ (يوسف: 37)، بضم النون"[11]، وهذا المذهب الذي يقول بضم نون المثنى لم أجد من ذكره قبل ابن فلاح اليمني، وقد نقل السيوطي في الهمع هذا الرأي عن ابن فلاح اليمني[12].

فهذا المذهب الذي أورده ابن فلاح اليمني يدل بكل وضوح على قوة شخصيته.

7- مسألة: عدم تثنية "سواء":

في هذه المسألة لابنُ فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "ومنها ما لا يثنّى، وهو "سواء"؛ لأن معناه يدل على التثنية، وحكى أبو زيد تثنيته شاذًا، ويجمع على أسواء، قال: لَيسَ الرِّجالُ وإنْ قِيسوا بِأسْواءِ، هذا عجز بيت لرافع بن هريم، وصدره كما رواه أبو زيدٍ، هلَّا كوصل ابن عمَّارٍ تواصلُني، الشاهد مجيء" أسواءٍ" جمعًا لسواءٍ"[13]. ورأي ابن فلاح اليمني بأنها لا تثنى.

8- مسألة: مجيء التاء بدلًا من اللام والألف للإلحاق في "كلتا":

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال محقق كتابه المغني: "يرى ابن فلاح أن التاء في "كلتا" بدلٌ من لام الكلمة، والألف للإلحاق، كـ "مِعْزى"، إلا أنّها لم تنون للزومها الإضافة، وهو رأي لم أرهُ منسوبًا إلى غير ابن فلاح اليمني، ثم إنه صرح بأن رأيه هذا أقوى مما ذهب إليه سيبويه من أن الألف للتأنيث، والتاء بدلٌ من لام الكلمة، وأقوى من مذهب الجرميّ في أن التاء للتأنيث، والألف لامُ الكلمة"(14). ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 602/1، وابن يعيش 6/6، وشرح الشافية 70/2، والكتاب، ج3، ص 363،364، وسر صناعة الإعراب، ج1، ص151.

فابن فلاح اليمني يصرح أن قوله أقوى من قول إمام النحاة سيبويه، فمن من النحاة يستطيع القول بمثل ما قال، وهذا يدل بكل وضوح على ثقة ابن فلاح بصحة رأيه، وقوته، وأنه شخصية قوية، لا يقلد، ولا يؤمن بأحد، بل يؤمن بالدليل والمنطق ولو يخالف من يخالف، ورأي ابن فلاح لم أجد من قال بمثله فيما اطلعت عليه من مصادر.

9- مسألة: كِلا مفردة:

وفي مسألة تثنية "كلا" لفظًا مضافة إلى المضمر أتى ابن فلاح برأي فيها، واستشهد ببيت شعري لم نجده عند غيره من النحاة، فقال: "لو كان مثنيين لفظًا لم يجز الإخبارُ عنهما بالمفرد؛ لعدم مغايرة لفظهما

(11) ينظر: المرجع السابق، المجلد الثالث، ص368.

(12) ينظر: الهمع، ج1، ص51.

(13) ينظر: المغني في النحو، المجلد الثالث، ص314، 315.

(14) ينظر: المغني في النحو، المجلد الثاني، ص251.

لمعناهما، قياسًا على كل شيء، ولما جاز الإخبارُ عنهما على اللفظ وعلى المعنى، كقول الشاعر:

كِلا الثَّقَلَينِ قَدْ صَارا عَدُوًا * فَلَسْتُ أُحَبُّ مِنْ صَهْبِ السَّبالِ**

ودلّ على أنّ لهما نظرًا إلى اللفظ والمعنى"[15].

الشاهد (كلا الثَّقَلَينِ) فجاء فيه الإخبار عن كلا بالمثنى، وهو قد صار؛ نظرا إلى معناها، وذلك أن (كلا) عند ابن فلاح ليست مثنى لفظًا؛ لأنها لو كانت كذلك لم يجز الإخبار عنهما بالمفرد؛ لعدم مغايرة لفظهما لمعناهما، فلما جاز الإخبار عنهما على اللفظ والمعنى جاز ذلك كما في المثال.

10- مسألة: إعراب "كِلاهما وكِلْتاهما بالحركة المقدرة على الألف رفعًا ونصبًا وجرًا أو قلب الألف إلى ياء نصبًا وجرًا:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: في إعراب "كلا وكلتا" مضافتين إلى المضمر بالألف مطلقًا.

يرى ابن فلاح أن كلا وكلتا إذا أضيفتا إلى مضمر، مثل: جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ففي إعرابهما لغتان: الأولى ثبوتُ الألف مطلقًا وتقدير الإعراب، وهذه اللغة قليلة في الاستعمال، قوية في القياس؛ لأنّ المقصور لا يتغير بإضافته إلى المضمر، وثبوت الألف مطلقًا وتقدير الإعراب؛ لأنّ ألف المقصور لا يتغير بإضافته إلى المضمر، وهذه هي اللغة المشهورة، وأمّا كنانة فتجريهما مع المظهر معربة بالحروف كما هي مع المضمر نحو: رأيت كلى الرجلين، قال الفراء: وهي قبيحة قليلة على القياس[0]. معاني القرآن، للفراء، ج2، ص184.

وهذا مما انفرد به ابن فلاح اليمني، ونقله عنه الرضي، فقال: "وذكر صاحب المغني أن بعض العرب يثبت الألف في كلا وكلتا مضافين إلى المضمر في الأحوال كما في المضافين إلى المظهر، ولا أدري ما صحته"[16].

والثانية: قلبُ الألف ياءً في الجر والنصب، وهي اللغة الكثيرة في الاستعمال المخالفة للقياس، كما يقول ابن فلاح[17]، وهذا تفرد واضح لابن فلاح اليمني.

11- مسألة: منع الصرف بأكثر من علة:

أما علة التأنيث فتمنع الصرف وحدها، فقد ردّ ابن فلاح اليمني على من يقول: إن العلمية والتأنيث يستقلان بمنع الصرف، فقال: "وأما بنو تميم فما لم يكن آخره "راء" فاتفقوا على إعرابه ومنعه من الصرف للعلمية والعدل والتأنيث، ويقال: هذه قطامٌ، ورأيت قطامَ، ومررت بقطامَ، وهذا عدل تقديري؛ لخروج المعدول عن اللفظ الأصلي، والمعنى أنه يتوقف على أمرٍ من خارج، فإن قيل: فالعلمية والتأنيث يستقلان بمنع الصرف، فأي حاجة إلى العدل؟ وإنما صير إليه في نحو: "عُمَر" لوقوعه غير مصروف، وليس فيه إلا العلمية! والجواب من وجهين، أحدهما: أن هذه الألفاظ مشتقة، وليس هي على قياس الألفاظ المشتقة من المصادر، فلذلك جُعلت فرعًا من الألفاظ المشتقة، كما أن "عُمَر" فرع على اللفظ المشتق من المصدر، والثاني: أن زيادة العلل لا تقدح في منع الصرف، بل تقويه، ألا ترى أن في "أذربيجان" خمسَ علل، ولم

(15) ينظر: شرح الكافية، لابن فلاح، ص168.

(16) ينظر: شرح الكافية، للرضي، ج1، ص32.

(17) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، ج1، ص253، 254.

يُنكر زيادة العلل فيها، وهذا الإشكال وجوابه لم أعلم أحدًا سبقني إليه"[18].

فابن فلاح يصرح بأنه لم يعلم أحدًا قال بهذا الإشكال والتعليل الذي أتى به. وذكر هذه المسألة في شرح المفصل، لابن يعيش، ج4، ص63-66.

12- مسألة: تعريف "غير" ب "أل":

في هذه المسألة أتى ابن فلاح اليمني برأي جديد مخالفًا فيه جميع النحاة، وذلك بتساهله بإدخال "أل" على "غير"، فقال: "إن العلل المانعة هي التي إذا وجدت في كلمة صارت فرعًا على غيرها من غير مشاركتها لذلك الغير فيها"[19].

والمعروف عند النحاة بلا استثناء أن إدخال "أل" على "غير" غيرُ جائز، وثق من كتب النحاة، فابن فلاح اليمني يخالف الجميع، ويجيز إدخالها.

13- مسألة: تعريف الظرف (يوم) عند إضافته إلى الجمل:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرد به، في تعريف الظرف بإضافته إلى الجملة، فقال محقق كتابه "المغني": "يرى ابنُ فلاح أن الظرف يتعرف إذا أضيف إلى الجُمل، نحو: أتيتك يوم قدم زيد الجار، ودليلُ تعريفه جوازُ وصفه بالمعرفة، وهو رأي انفرد به ابن فلاح، ونقله عنه الرضي، وقال معقبًا عليه: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي أن لا يتعرف المضافُ إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأُ في الاسمية نكرةً، نحو: يوم قدم أمير"(20).

14- مسألة: تعريف المبني:

في هذه المسألة أتى ابن فلاح اليمني في حدّ المبني برأي وتعليل جديدين، فقال: "ومن قال إن الإعراب عبارة عن الحركات المنتقلة، أن يقول: إن البناء عبارة عن الحركات والسكون المتصفة باللزوم، وحده: لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا".

والمبني: هو الذي لا يظهر أثر تأثير العوامل فيه، واختلف العلماء في تعليل المبني من الأسماء، فقال النحاة: الأصل في الأسماء الإعرابُ، فيحتاج ما خرج عن الإعراب منها إلى علة لخروجه عن أصله.

وقال بعض العلماء: لا حاجة إلى ذلك؛ لأن المعرب أول ما تكلم به، أول من نطق بالعربية، ونقلها من اللسان القديم الذي كان غير معرب، والمبني ما بقي على أصله غير مصلح، ولذلك سمي معربًا من التعريب، وهو: نقل لغة واصطلاحها إلى لغة أخرى.

والاعتراض على قولهم أنهم يعللون بتضمن معنى الحرف أو بشبه المبني، وهذه العلة تقتضي وضع الحرف ووضع المبني الذي بني لشبهه الاسم المبني قبل وضع الاسم المبني؛ لأنه لو لم يتقدم وضعهما لما تحققت علةُ البناء في المبني؛ لعدم تصورهما أولًا قبل تصور الاسم الذي بني لأجلها؛ لأنه من أول وضعه مبنيٌ، فلا بدّ من نظر الواضع إليهما حتى يضعه على البناء.

والاعتراض على القادح في قول النحاة: أن قوله "إن المعرب ما تكلم به أول من نطق بالعربية، والمبني ما لم ينطق به معربًا، بل بقي على أصله"، ضعيف

(18) ينظر: شرح الكافية في النحو، لابن فلاح، ص221، 222.

(19) ينظر: المغني في النحو، ص718.

(20) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، مقدمة التحقيق، ص152، وشرح الكافية، للرضي، ج2، ص48.

لوجهين: الأول أن المبني في لغة العرب منه ما يفيد الاختصار والإيجاز لعمومه، نحو أسماء الشرط والاستفهام، وهذا هو المعنى المعقول في لغة العرب، فلا حاجة بأن يقال: إنه من اللسان القديم الذي لم يصلحه الناطق بالعربية، والثاني أن دعوى أنه أصلح البعض دون البعض محض التحكم، لا يقوم عليه برهان، وأما تقدم وضع الحرف والمبني على الاسم المبني لأجلهما فلا يلزم ذلك؛ لجواز أن الواضع تصورها في الذهن، ووضعها في الخارج على ما تصورها في الذهن[21].

فهذا الرد والاعتراض لم أجدهما عند أحد من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

وذكرت هذه المسألة في المفصل، للزمخشري، ص 125، وفي المحصل في كشف أسرار المفصل، للإمام يحيى بن حمزة، ج2، ص 138.

15- مسألة: علل بناء أسماء الشرط والاستفهام:

اختلف العلماء في تعليل المبني من الأسماء، فقال النحاة: الأصل في الأسماء الإعرابُ، فيحتاج ما خرج عن الإعراب منها إلى علة لخروجه عن أصله.

وقال بعض العلماء: لا حاجة إلى ذلك؛ لأن المعرب أول ما تكلم به، وأول من نطق بالعربية، ونقلها من اللسان القديم الذي كان غير معرب، والمبني ما بقي على أصله غير مصلح، ولذلك سمي معربًا من التعريب، وهو: نقل لغة واصطلاحها إلى لغة أخرى.

والاعتراض على قولهم أنهم يعللون بتضمن معنى الحرف أو بشبه المبني، وهذه العلة تقتضي وضع الحرف ووضع المبني الذي بني لشبهه الاسم المبني قبل وضع الاسم المبني؛ لأنه لو لم يتقدم وضعهما لما تحققت علةُ البناء في المبني؛ لعدم تصورهما أولًا قبل تصور الاسم الذي بني لأجلها؛ لأنه من أول وضعه مبنيٌ، فلا بدّ من نظر الواضع إليهما حتى يضعه على البناء.

والاعتراض على القادح في قول النحاة: أن قوله "إن المعرب ما تكلم به أول من نطق بالعربية، والمبني ما لم ينطق به معربًا، بل بقي على أصله"، ضعيف لوجهين؛ الأول: أن المبني في لغة العرب منه ما يفيد الاختصار والإيجاز لعمومه، نحو أسماء الشرط والاستفهام، وهذا هو المعنى المعقول في لغة العرب، فلا حاجة بأن يقال: إنه من اللسان القديم الذي لم يصلحه الناطق بالعربية، والثاني: أن دعوى أنه أصلح البعض دون البعض محض التحكم، لا يقوم عليه برهان، وأما تقدم وضع الحرف المبني على الاسم المبني فلا يلزم ذلك؛ لجواز أن الواضع تصورها في الذهن، ووضعها في الخارج على ما تصورها في الذهن[22]. ذكرت هذه المسألة في كتاب الأشباه والنظائر، ج3، ص 49-51، وفي همع الهوامع، ج4، ص285-288.

فهذا الرد والاعتراض لم أجدهما عند أحد من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

(21) ينظر: المغني في النحو، من باب المبنيات إلى آخر الكتاب، لابن فلاح، تحقيق: حسن ضائحي، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص175 - 178.

(22) ينظر: المرجع السابق.

16- مسألة: اللغة "هيهان" في كلمة هيهات:

في هذه المسألة لابن فلاح رأي لم نجده عند النحاة، من ذلك رأيه في إعراب قوله تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾، (سورة المؤمنون الآية 36)، فقال ابن فلاح اليمني: "أيهان" لغة في "هيهات"، فحكى ابن فلاح لغة في "هيهات" لم أجد من ذكرها قبله، وهي "أيهانِ" بكسر النون مع الهمزة المفتوحة، وقد نقل الرضي هذه اللغة في شرح الكافية عن ابن فلاح في المغني[23]. فقال الرضي: "وأما قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (المؤمنون: 36)، وفيها عشر لغات، التاسعة: "أيهان" بنون مكسورة مع الهمزة، فهذه اللغة نقلها الرضي عن صاحب المغني ابن فلاح اليمني"[24].

وهذا تفرد واضح وجلي، ودليل كبير على أن ابن فلاح لم ينقل آراء النحاة فقط.

وذكرت في موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، أطروحة دكتوراه، جامعة صنعاء، 1999م، ج1، ص115 – 124، والمحصل في كشف أسرار المفصل، للإمام يحيي بن حمزة، ج2، ص769–775.

17- مسألة: مجيء (هيت) فعلًا ماضيًا في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾:

وفي هذه المسألة، أتى ابن فلاح اليمني بتوجيه جديد في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ**﴾ (يوسف: 23)، فقال: "وأما من قرأ بكسر الهاء، وهمزة ساكنة، وضم التاء فإنه جعله فعلًا من هاء يهيء، كجاء يجيء، أي: تهيأتُ لك، و"لك" على هذه متعلق بالفعل، وفيها بُعد في المعنى؛ لأنها دعته إلى نفسها، لا أنها أخبرته بحالها أنها تهيأت له، وأما من فتح التاء مع الهمز وكسر الهاء، فضعّفها أبو علي، ومكي، ... وتوجيه هذه القراءة عندي من وجهين: أحدهما: أن معناها: تهيأتَ لي لحصول الخلوة بك؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به، الثاني: أن تكون الكلمة اسم فعل، والهمزة لغة فيها، أو بدل من الياء، وفتحها مع التاء كفتحها مع الياء في اسم الفعل"[25].

وهذا التوجيه لم أجده لغير ابن فلاح، وهذا دليل على أن نحاة اليمن لهم آراؤهم وتوجيهاتهم التي يجتهدون بها. ذكرت في منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، لأحمد محمد الرصاص، ج1، ص236، والمحصل في كشف أسرار المفصل، ج2، ليحيى بن حمزة عليه السلام، تحقيق: سليمان بن سليمان الراجح العنقري، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1426 – 1427هـ، ص769–770.

18- مسألة: علة بناء نزال على الكسر:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرد به، فقال: "فأما اسم الفعل، نحو: (نزال)، فأجود ما قيل في علة بنائه أربعة أوجه:

أحدها: أنه بني لوقوعه موقع المبني وهو فعل الأمر.

(23) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، في مقدمة التحقيق، ص127.

(24) ينظر: شرح الرضي، ج3، ص102.

(25) ينظر: المغني في النحو، تحقيق: حسن ضائحي، ص508 – 510.

والثاني: لتضمنه لام الأمر؛ لأن أصل الأمر باللام، وهذا يصلح للمذهبين.

والثالث: لتضمنه لام التعريف؛ لأنه معرفة، أي: أنزل النزول.

وبني على حركةٍ هربًا من التقاء الساكنين، وكانت كسرةً لثلاثة أوجه: أحدها: على أصل التقاء الساكنين، والثاني: أن الكسرة قد تدل على التأنيث، والكلمة مؤنثة، والثالث: أنه لو ضم أو فتح لالتبس بما لا ينصرف، و(نزالِ)، قال الشاعر:

فدعوا نزال فكنت أول نازل*** وعلام أركبه إذا لم أنزل (26)

ويقال في الحرب: (براك)، أي: ابركوا واثبتوا، والبراكاء الثبات في الحرب أيضًا"(27).

وهذه العلة الثالثة لم أجد من قال بها من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

المبحث الثاني: التفرّد في الجملة الفعلية والأساليب النحوية

1- مسألة: حدّ الفاعل:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرّد به، من ذلك ما ذكره شريف النجار، فقال: "للنحاة في حد الفاعل عدّة حدود، منها:

- حد الزمخشري: هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمًا عليه.
- حد ابن الحاجب: هو ما أسند الفعل وشبهه إليه، وقدم عليه على جهة قيامه به.
- حد ابن فلاح اليمني: هو كل اسم غير لازم للنصب وجب تقدم المسند إليه من فعل مُقرّ على صيغته أو شبهه من اسم فاعلٍ، أو صفة مشبهة، أو مصدر أمر أفعل في بعض الصور.
- حد الإمام يحيى بن حمزة: هو ما أسند الفعل وشبهه إليه من غير واسطة من حيث كان مرتفعًا به"[1].

فابن فلاح اليمني قد أتى بتعريف جديد يخالف فيه ما قاله النحاة السابقون.

2- مسألة: تأنيث الفعل اعتبارًا للفظ تاء أسماء الأجناس المؤنثة:

في هذه المسألة لابن فلاح رأيٌ تفرّد به، من ذلك ما أورده جامعًا بين الآراء، وردَّ على النحاة في مسألة إلحاق تاء التأنيث في الفعل إذا كان فاعله مؤنثًا مستدلين بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ (النمل: 18).

وذهب بعض العلماء إلى أن النملة أنثى لتأنيث الفعل، فرد عليهم ابن فلاح، وقال: "واعلم أنه يعتبر التأنيث اللفظي في أسماء الأجناس التي يُفرّق بين مفردها وجمعها بحذف التاء، نحو: حمامة، ...، ونملة وإن كان ذكرًا؛ لأنّه لا يمكن الفرق بين المذكر والمؤنث بحذف التاء؛ لئلا يلتبس المذكر بالجمع، بل إذا أرادوا المذكرَ وصفوه، فقالوا: "حمامة ذكر"، وعلى هذا فيقال: هذه حمامة ذكرٌ، وغنَّت الحمامة وإن كانت ذكرًا اعتبارًا للفظ التأنيث، ويعلم من هذا أنَّ قول من

---

(26) بيت من الكامل ينسب لربيعة بن مقروم الضبي من أربعة أبيات في الحماسة، والشاهد فيه (نَزَالِ) اسم فعل بمعنى (انْزِلْ). ينظر: الحماسة، ج1، ص68.

(27) ينظر: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص199، وشرح الكافية، لابن فلاح، ص418.

قال في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ (النمل: 18): إن النملة أنثى؛ لتأنيث الفعل غيرُ مستقيم؛ لجواز مراعاة لفظ التأنيث وإن كان ذكرًا"[28].

فابن فلاح يرى في معنى حديثه أن هذا غير مستقيم لجواز مراعاة لفظ التأنيث وإن كان ذكرًا؛ لأنّ النملة من أسماء الأجناس التي يفرق بين مفردها وجمعها بحذف التاء وإن كان ذكرًا، ولا يمكن الفرق بين المذكر والمؤنث بحذف التاء.

3- مسألة: علة إطلاق الفاعل على المسند إليه:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني علل تفردّ بها، من ذلك ما أورده من تعليلات لطيفة وفريدة لم توجد عند غيره من النحاة، فقال: "بأيّ اعتبار أطلق النحاةُ الفاعل على المسند إليه، نحو: مات زيدٌ، وسقط الحائطُ، ورخص السِّعر، وما قام زيدٌ، وهل قام زيدٌ، ونسبةُ الفعل الإيجاديَّة إلى الفاعل غيرُ محققة، قلنا: أما صورة الإثبات فالفعل في العرف النحوي صيغةٌ تقتضي حصول المصدر للفاعل، وحصول المصدر له أعمُّ من حصوله له بإيجاده؛ فإنّ (قام زيدٌ) يدل على حصول القيام باختياره، ومات زيد يدل على حصول الموت في ذاته، لا باختياره، فحصول المصدر هو القدر المشترك، وهو الذي يعتبره النحوي في اصطلاحه وهو حاصلُ في هذه الصور كما في صور الإيجاد، فلذلك أطلق عليه أنه فاعل.

وأمّا صور النفي والاستفهام ففيها جوابان: أحدهما: أنّ المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل بوجهٍ ما من إثباتٍ أو نفي، أو غير ذلك، والنسبة حاصلةٌ، وتندرج صور الإثبات تحت هذا الجواب أيضًا: أن هذه المعاني طارئة بعد استقرار رفع الفاعل، ولم يتغير إعرابه بدخولها عليه؛ لأنها تقتضي قلب المعنى من غير تعرّض للفظ"[29].

فابن فلاح اليمني بهذه التعليلات اللطيفة والنادرة يخالف النحاة الذين سبقوه، ولم أجد من قال بهذا التعليل فيما اطلعت عليه من مصادر.

4- مسألة: زمن الفعل المضارع حقيقةٌ في الحال، مجاز في الاستقبال:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني علة ورأي تفرد بهما، فقال: "واختلف في المضارع على ثلاثة أقوال: فمنهم من قال: إنّه مشترك بين الحال والاستقبال، ومنهم من قال: إنّه حقيقة في الحال، مجازٌ في الاستقبال، ومنهم من قال: إنه حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال"[30].

واختار ابن فلاح اليمني القول بأنّ زمن المضارع حقيقةٌ في الحال، مجاز في الاستقبال، وقال: "إنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار"[31].

وأيّد ابن فلاح ترجيحه بثلاثة أوجه: أحدها: أن أصل الفعل أن يكون خبرًا، والأصل في الخبر الصدق، وفعل الحال هو الذي يمكن الإشارة إليه، فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه، وأما إطلاقه الخبر على المستقبل فمجاز؛ لأنّه يصير حاضرًا، الثاني: أن المستقبل وضع له حروف ثبوتية تصرفُه إلى

(28) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، ص493، 494.
(29) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، ص455، 456.
(30) ينظر: المغني، لابن فلاح، ج1، ص135.
(31) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، تحقيق: حسن ضائحي، ص160.

الاستقبال، وأما الحال فلم يوضع له حرف ثبوتي يصرفه إلى الحال، فدلّ على وضع اللفظ له؛ لعدم احتياجه إلى حرف بعينه، الثالث: أن الحال أقرب، والعرب تغلّب الأقرب على الأبعد، بدليل تغليب المتكلم على المخاطب، وهما على الغائب في الإضمار، نحو: أنا وأنت قمنا، وأنت وزيدٌ قمتما"[32].

أما سيبويه والجمهور فقد ذكروا أنه يأتي للمستقبل وللحال[33].

وقال صلاح بوجليع: "ويتبين من خلال هذا النص أن ابن فلاح ينطلق في رأيه هذا من ضابطين لتمييز الحقيقة من المجاز، ونفي الاشتراك، الضابط الأول: أن المعنى الحقيقي للفظ لا يحتاج إلى علامات وقرائن تحدّده، بخلاف المجازي، وهذا يتحقق في معنى الحاليَّة، لا معنى الاستقبال، ولا يرد عليه قولُ بعض النحويين: إن المضارع يتخلص باللام للحال في مثل: ليفعل زيد؛ لأنَّ هذه اللام –فيما يظهر لي– مؤكدة للحاليّة الثابتة للفعل بالوضع، لا مخلِّصةُ له للحالية، والضابط الثاني: أن المعنى الغالب على اللفظ هو الحقيقيُّ؛ لأنَّ مبنى الحقيقة والمجاز على الغالب، بمعنى: أنّ اللفظ إذا دل على أكثر من معنى، فإن كانت الدلالة تغلب على المعنى فالغالب هو الحقيقة، والباقي مجازٌ، كدلالة الأسد على الحيوان المفترس، والرجل الشجاع، فالأول هو الذي يغلب على إطلاقه اللفظ، فهو المعنى الحقيقي للفظ، وهذا المفهوم متحقق في معنى الحال لا الاستقبال... والراجح عندي هو القول: إن زمن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؛ لأنّ المضارع إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا هو شأن الحقيقة"[34].

فابن فلاح يتفرد بعلل نصرة لرأيه، ويؤيد رأيه النحاة المعاصرون.

5- مسألة: هاء السكت مع الإنكار في الفعل:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "وإنما صحبت مدة الإنكار هاء السكت للدلالة على الوقف؛ لأنه لا يكون إلا في الوقف، وليخرج التنوين بذلك أن يكون موقوفًا عليه لصيرورته وسطًا، ولذلك حرّك، ولبيان حرف اللين قبلها فإنه خفيّ، وإنما زيدت "إنْ" قبل مدة الإنكار؛ لأنّ الإنكار لما كان قريبًا من النفي، والنفي تزاد فيه "إنْ" زيدت في الإنكار تشبيهًا له بالنفي"[35].

إنما يأتي حرف الإنكار في غير فصيح الكلام، ويختص بالوقف دون الأصل، وبالاستفهام، كحكاية النكرة بـ (مَنْ)، وهو حرف من حروف المد واللين يتبع الآخر، وإنّما لحق التنوين مع مدة الإنكار ولم يلحق مع علامة الندبة؛ لأن ألف الندبة مع أنواع النداء، وهو لا يدخلها تنوين في المفرد المعرفة،

(32) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، ج1، ص136، 137.

(33) ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ، ج1، ص17.

(34) ينظر: اختيارات ابن فلاح النحوية والتصريفية، لصلاح بن عبد الله بوجليع، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1431 - 1432هـ، ص25،26.

(35) ينظر: المغني في النحو، تحقيق: حسن ضائحي، ص2120.

بخلاف ما تدخل عليه مدة الإنكار، وإنما جيء بالتنوين، وهو لا يثبت في الوقف تبعًا للحركة؛ لأنه يصحبها.

والقول بزيادة "إنْ" في الإنكار تشبيهًا له بالنفي لم أجد من قال به من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

6- مسألة: العامل فيما بعد الفاء التي في جواب الشرط:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "ولم تمنع الفاء من عمل ما بعدها فيما قبلها وإن كانت فاء الجزاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند البصريين؛ لكونها في غير موضعها؛ إذ حقها أن تلي (أمّا)، إلا أنّها أخرت لما تقدم، والقول الثاني: أن العامل فيه الفعل المقدر بعد (أمّا)، فيكون جزءًا من الجملة المحذوفة، والتقدير: مهما تذكر زيدًا، أو مهما يذكر أحدٌ زيدًا، فأنا مكرم، ومهما تذكر اليتيم فلا تقهر، أو مهما يذكر أحدٌ اليتيم فلا تقهر، وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن انعقاد الإجماع على رفع زيد، من قولك: أما زيدٌ فمنطلق، يدل على عدم عمل الفعل المقدر، إذ لو كان عاملًا لنصب (زيدًا)؛ لأن أفعال غير القلوب لا تعلق عن العمل، والثاني: أنه ليس تقدير: مهما تذكر زيدًا فأنا مكرم بأولى من تقدير: مهما حصل زيدٌ فأنا مكرم، فلما تعارض تقدير الرافع والناصب بطلت نسبة العمل إلى الفعل المقدر، وتحقق العمل لما بعد الفاء، فإن وقع العامل فيما بعد "أما" خبرًا لـ "إن"، كقولك: أما زيدًا فإني مكرم؛ فذهب المبرد إلى أنه هو العامل أيضًا، ورجحه ابن الحاجب، وذهب بعضهم إلى أنه يتعين عمل الفعل المقدر؛ لامتناع أن يعمل ما بعد "إنّ" فيما قبلها.

وحكى العبدي أنها ممنوعة؛ لأنّ الفعل المحذوف لا يعمل فيه؛ لما تقدم من التضعيف، وما بعد "إن" لا يعمل فيه، ومنهم من قال: العامل فيه شيءٌ يدل عليه خبر "إنّ"، أي: أما زيدًا أكرم فإني مكرم؛ لأنه لما امتنع عمله فيه أعملنا فيه مدلوله"[36].

والرأي الذي يقول بأن العامل فيه شيء يدل عليه خبر "إن" لم أجد من قال به من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر، وهذا تفرد مطلق لابن فلاح اليمني.

7- مسألة: عدم دخول الفاء في جواب الشرط إذا بدئ بفعل ماضي:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "وجوابه بأحد ثلاثة أشياء: إما بالفعل، أو بالفاء، أو بـ "إذا" التي للمفاجأة؛ أما الفعل فإذا كان ماضيًا لفظًا ومعنى، أو معنى دون لفظ متصرفًا فإنه يمتنع دخول الفاء عليه، ويكون الجواب، كقولك: إن أكرمتني أكرمتك"[37].

وهذا الإطلاق من ابن فلاح خلاف ما فصله النحويون، فقد قسم النحويون الماضي الواقع جوابًا للشرط ثلاثة أقسام: أحدهما: لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما إذا كان مستقبلًا معنى، ولم يقصد به وعد أو وعيد، نحو: إن قام زيد قام عمرٌو، والثاني: يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضيًا لفظًا ومعنى، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ (يوسف: 26)، فقد هنا مقدرة قبل الماضي، والثالث:

(36) ينظر: المغني في النحو، تحقيق: حسن ضائحي، ص1897، 1898.

(37) ينظر: المرجع السابق، ص1849.

يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب، وهو ما كان مستقبلًا معنى، وقصد به وعد أو عيد، نحو: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ (النمل: 90)[38].

فظاهر كلام ابن فلاح أن جواب الشرط إذا كان ماضيًا لفظًا ومعنى فلا يجوز دخول الفاعلية.

ولم أجد من قال بمثل ما قال به ابن فلاح اليمني فيما اطلعت عليه من مصادر.

8-مسألة: علة بناء الحرف الذي قبل نون "اضربنَّ ولا تضربنَّ":

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "إنها حركة بناء لثلاثة أوجه: ...الوجه الثالث: أنّه يقال: أردد القوم، وردّ القوم لما كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين جاز الإظهار والإدغام، ويقال: ردّا وردّا بالإدغام لما كانت الحركة غير عارضة، وكذلك مع نون التوكيد، يقال: ردّن بالإدغام لما كانت الحركة ليست عارضة لالتقاء الساكنين".

وهذا الرأي الذي قاله ابن فلاح لم أجد من قاله من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

9- مسألة: معنى فعل التعجب إنشاء التعجب:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾، ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (هود: 71-72)، واختلفوا في معناه: فمنهم من قال: إنّه خبر يصح فيه الصدق والكذب، ونقلوا عن الفارسي أن فعله ماضٍ لفظًا ومعنى، وعن المبرد أنه ماضٍ في اللفظ، حالٌ في المعنى، والحق أنه يدل على إنشاء التعجب؛ قياسًا على نعم وعسى، والكلام الإنشائي عبارة عن نوع من الكلام محقَّق في النفس، ليس له اعتبار من خارجي، فيقابل بالتصديق والتكذيب، وأمَّا الخبر فإنَّه عبارة عن نوع من الكلام في النفس له اعتبار من خارج، فلذلك يُقابل بالتصديق والتكذيب، بحسب الاعتبار الخارجيّ، ولكون التعجب إنّما يكون ممن لا يعلم السبب، لم يصح إطلاقه على الباري -جلَّت عظمته- حقيقة؛ لأنه عالم بالأسباب والمسبَّبات"[39].

فابن فلاح اليمني انفرد بهذا الرأي، ولم أجد من قال به من النحاة فيما اطلعت عليه.

10- مسألة: سبب تقديم "كان" على أخواتها:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني علة تفرد بها، فقال: "وإنما قدموا "كان" على غيرها لوجهين: أحدهما: لأنه يعبّر بها عن زمان كل حدث، ولا تخص وقتًا بعينه، بخلاف سائر أخواتها، فإنها تختص ببعض الأوقات، والثاني: أنها أوسع تصرفًا من أخواتها بانقسامها خمسة أقسام، ثم أصبح وأمسى أختان؛ لأنّهما لطرفي النهار، وصار وبات أختان؛ لاعتلال عينيهما، وظل وأضحى أختان؛ لأنّهما لصدر النهار، وما في أوله "ما" أخوات؛ للزوم "ما" في أولهن، و"ليس" يتيمةٌ"[40].

(38) ينظر: المرجع السابق، ص1848-1849.

(39) ينظر: المغني في النحو، المجلد الثالث، ص1197-1200.

(40) ينظر: المغني، لابن فلاح، المجلد الثالث، ص750.

فابن فلاح اليمني أتى بتعليلات جديدة وظريفة لم يسبقه أحد إليها، ولم أجد من قال بمثلها من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

11- مسألة: تعدي أفعل التفضيل إلى أول مفعولي باب كسوتُ وعلمتُ باللام ويبقى الثاني منصوبًا:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال محقق كتابه المغني: "يتعدى أفعل التفضيل إلى أول مفعولي باب كسوتُ وعلمتُ باللام، ويبقى الثاني منصوبًا، نحو: أنا أكسى منك لعمرٍو الثياب.

ونصب الثاني بـ "أفعل" عند الكوفيين مفعولًا ثانيًا، وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل، فيكون ثاني مفعول أفعل والفعل مع مفعوله الأول محذوفين، ولا يجوز إظهار المفعول المحذوف لأفعل بوجه، ومنع ابن فلاح حذف أحد المفعولين دون الآخر في باب علمت، والأولى عنده أن يقال: هو أشدُّ منه عِلمًا زيدًا منطلقًا، هذا ما جاء منقولًا عن ابن فلاح في شرح الكافية للرضي، ولم أجده لغيره[41].

ولم أجد من قال بهذا الرأي من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

المبحث الثالث: التفرُّد في مباحث مكملات الجملة

1- مسألة: ناصب "بُسرًا" هو "أطيب" في المثال: "هذا بُسْرًا أطيَبُ منه رُطَبًا:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني علل تفرد بها في مسألة ناصب "بُسرًا" في المثال: "هذا بُسْرًا أطيَبُ منه رُطَبًا"، فقال: "اختلف في ناصب "بسرًا" على ثلاثة أقوال:

أحدهما: وبه قال أبو عليّ فيما استقر عليه رأيه آخِرًا أن العامل فيه اسمُ الإشارة.

والثاني: أن العامل فيه "كان"، والتقدير: هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان رطبًا؛ لأن هذا تفضيل الشيء على نفسه باعتبار زمانين، والمشار إليه صاحب الحال.

والقول الثالث: وهو أرجحها أنّ العامل في بسرًا "أطيب" كما عمل في رطبًا؛ لأنه تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين ... أنه لو كان العامل اسم الإشارة لفسد المعنى؛ لأن اسم الإشارة إذا تقيد بحال كان الخبر مطلقًا غير مقيد، بدليل قولك: "هذا زيدٌ قائمًا"، فإنّ الإخبار عن اسم الإشارة بـ "زيد" غير مقيد بالقيام؛ إذ يؤدي إلى أن يكون غيرَ زيد في غير حال القيام، لا يقال بأن ذلك من قبيل المفهوم، ولا نقول به؛ لأنا نقول بأنه من قبيل المنطوق لا المفهوم؛ لأن الحال حكمٌ بالتقييد على ما قيد به، فلو فرض غير مقيد لكان مخالفًا للمنطوق لا للمفهوم، بدليل: "جاءني زيدٌ راكبًا"، فإنه لو قدر مجيء زيد من غير ركوب لكان مخالفًا للمنطوق، وإذا تقرر ذلك وجب أن يكون الإخبار عن اسم الإشارة "بأطيب" مطلقًا غير مقيّد بالبُسرية، فكأنك قلت: "هذا أطيبُ منه رطبًا"؛ لأن وجود الحال وعدمَها بالنسبة إلى الخبر سواءٌ، لعدم تقييده بها، وحينئذ يفسد المعنى؛ لأنك فضّلت الشيء على نفسه من غير تقييد بحالين، أحدهما فاضلة، والأخرى مفضولة"[42].

(41) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، مقدمة التحقيق، ص151.

(42) ينظر: شرح الكافية في النحو، لابن فلاح اليمني، ص661 - 664.

فابن فلاح اليمني أتى بتعليل جديد لم يقل به أحد من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

2- مسألة: نصب (موحشا) على المفعول المعنوي في قول الشاعر: لِعَزَّةَ موحِشًا طَلَلٌ قَديمُ:

لابن فلاح اليمني في هذه المسألة رأيٌ تفرد به على النحاة السابقين، من ذلك في البيت الشعري، فقال: في نحو قول الشاعر:

لِعَزَّةَ موحِشًا طَلَلٌ قَديمُ * عَفاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَديمُ**

في هذه البيت ونحوه إشكالاتٌ عند النحاة؛ الأول: جواز الحال من النكرة، منهم سيبويه، فقد استدل بهذا البيت وغيره على جواز الحال من النكرة، وتقديمها على صاحبها، الثاني: صاحب الحال في هذه المسألة مختلف فيه، فهل هو حال من "طلل"، أم من الضمير في "لعزة" وما تعلق به؟

ولذلك اختلف في عامل هذه الحال، فمذهب سيبويه أن الحال الموجودة هي النكرة "طلل"، وهو مرفوع بالابتداء، وأما على مذهب الأخفش فـ"طلل" فاعل، والعامل فيه هو الظرف، ولابن فلاح اليمني والإمام يحيى بن حمزة -عليهما السلام- رأي في هذه المسألة، فابن فلاح يرى أن هذا البيت ونحوه مؤول إما على المفعول المعنوي، أو على الفاعل المعنوي، فتأويل هذا البيت النكرة فيه مفعوله في المعنى، أي: اختصت عزة بطللٍ في حال كونه موحشًا، فابن فلاح اليمني أتى برأي مخالف للنحاة السابقين.

3-مسألة: حدّ التمييز:

لابن فلاح اليمني في هذه المسألة حدٌّ جديد تفرد به، وخالف النحاة جميعًا، فمن ذلك ما ذكره شريف النجار، فقال: "للنحاة في حد التمييز عدة حدود، منها:

-حدُّ الزمخشري: هو رفع الإبهام في مفرد أو جملة بالنصب على أحد محتملاته.

-حدُّ ابن الحاجب: هو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة.

قال ابن فلاح في حدّ ابن الحاجب: وحدّه ليس بمستقيم؛ لأن الذي ذكره حدّ المميز الذي هو عبارة عن ذات، لا حدّ التمييز الذي مدلوله معنى.

وقال الإمام يحيى بن حمزة في الحدين السابقين: فهذان التعريفان أحسن ما وجدته في تعريف ماهية التمييز وكلام الزمخشري وإن كان لا غبار عليه، ولكن ما ذكره ابن الحاجب أدق وأكمل.

-حدُّ ابن فلاح: هو رفع في مفرد أو جملة بنكرة جامدة ناصبة على بعض محتملاته"[43].

وهذا دليل على أن نحاة اليمن لهم رأيهم واجتهاداتهم في كل المسائل النحوية وفي الحدود النحوية.

4- مسألة: المضاف إلى ياء النسب:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرد به، فقال: "إنّه يكره اجتماع الياءات مع المؤنث لثقله، وحمل عليه ذوات الواو؛ لاشتراكهما في التأنيث...

(43) ينظر: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص257، وشرح الكافية، لابن فلاح، ص1190، 1191.

وأما اجتماع الياءات فإنه موجود مع المذكر، ولم يغير؛ لجريه مجرى الصحيح، وحكم المؤنث مثله؛ لأن التاء تحذف فيصير كالمذكر، ثم تقديره الحرف الساكن مكسورًا باطلٌ لوجهين:

أحدهما: أن الأصل عدم التقدير؛ لئلا تختلط الأبنية، والثاني: أن تقدير الكسر في نحو: "رشوة" يقتضي محذورين، أحدهما: قلب الواو ياء؛ لأن الواو إذا كانت قبلها كسرةٌ قلبت ياءً، والثاني: أنه يؤدي إلى تكثير مثال "فعِيل"، ولم يجئ عنده سيبويه منه إلا "إبل" وحكاية غيره (إطل) و(بِلز)، حركة العين فيها اتباع لحركة الفاء، والأصل السكون، وتقدير الكسرة في نحو: (دُمْيَة) يؤدي إلى مثال لا يكون في الأسماء، وقولهم: كان الخليل يعذره في بناء الياء دون بنات الواو، يحتمل وجهين: أحدهما: أن قلبها يزيل اجتماع الياءات، بخلاف بنات الواو فإن في قلبها زيادة لحركة لا حاجة إليها في التوصل إلى الواو، والثاني: أن تقدير كسر الساكن قبل الياء أقرب منه قبل الواو؛ لئلا يفضي إلى قلب الواو بياءً"[44].

وهذا التعليل لم أجد من قال بمثله فيما اطلعت عليه من مصادر.

5- مسألة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرد به، فقال: "اختلف النحاةُ في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولهم فيه ثلاثة آراء، هي:

الأول: ذهب البصريون إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر فقط، وعدوا كل ما جاء من الفصل في الشعر بالظرف والجار والمجرور ضرورة حسنة.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل مطلقًا بالظرف وغير الظرف، فقالوا: قد جاء الفصل في الشعر وغير الشعر، وورد في صور متعددة.

الثالث: ذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر وغير الشعر، وأجاز الفصل بينهما بمتعلق المضاف إذا كان مفعولًا، أما الفصل بالفاعل والنعت والنداء وغيره فضعيف.

ويرى ابن فلاح اليمني أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ، وعلل ذلك بأن المضاف إليه معاقب للتنوين، فلا يفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما أنه يرى أن المضاف والمضاف إليه مرتبطان ارتباط الكلمة الواحدة، فلا يفصل بين جزأيها"[45].

ولم أجد من قال بهذا الرأي فيما اطلعت عليه من مصادر.

6- مجيء الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾:

قال ابن فلاح: "وأما الفصل بالمفعول فجاء في قراءه ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ (الأنعام: 137)،

(44) ينظر: المغني في النحو، تحقيق: حسن ضائجي، ص1400-1404.

(45) ينظر: شرح الكافية، لابن فلاح، ص127، وموقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج1، ص319 - 321.

على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، وإسناده إلى "قتل"، وإضافة قتل إلى شركائهم، ونصب أولادهم فاصلًا بين المضاف والمضاف إليه، وقراءة الجمهور على بناء الفعل للفاعل مسندًا إلى شركائهم، ونصب قتل على أنه مفعول، وأضافه إلى أولادهم، وضعف النحاةُ قراءةَ ابن عامر؛ لأن مثل هذا الفصل ضعيفٌ في ضرورة الشعر، فكيف يأتي مثله في القرآن المعجز لجزالته وحسن نظمه، قال أبو علي: "ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى"، والجواب عن ذلك: أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة القراء، صحيحة النقل، فلا وجه للطعن فيها لوجهين: أحدهما: أنه يتبع رسم المصحف، وهي في مصحفهم بالياء، والطعن فيها طعنٌ على مصحف أهل الشام، والثاني: أنه حكى ابن الأنباري الفصل بينهما في غير الشعر، قالوا: "هو غلام إن شاء الله ابن أخيك"[46].

فابن فلاح اليمني يخالف النحاة، ويجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ويستدل بقراءة ابن عامر على صحة ما ذهب إليه، ويدافع عن القراءة؛ لأنّ القرآن عند نحاة اليمن هي المصدر الأول والرئيس عندهم للغة، فلا يميلون إلى غيره مع وجوده ولو إحدى القراءات، وهذه ميزة تميز نحاة اليمن عن سائر نحاة الأمصار.

المبحث الرابع: التفرُّد في الحروف

1-مسألة: عدد جميع الحروف:

لابن فلاح اليمني تقسيم تفرد به، في حُسن تقسيم الحروف؛ إذ عقد بحثًا لبيان عدد الحروف وتقسيمها، وقد أجاد في ذلك، فقال: "ولنعدَّ كلُّ حرفٍ مع قسيمه في المعنى لا في التركيب؛ لأنَّهُ أنفع لمن يريد حفظها، فمنها للجرِّ ثلاثة وعشرون حرفًا... ومنها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر... ومنها عشرة تقع بعدها الأفعال المستقبلة منصوبة... ومنها خمسة تجزم الأفعال... ومنها عشرة للعطف... ومنها ستة للنفي... ومنها ثلاثة للتنبيه... ومنها سبعة للنداء... ومنها تسعة للجواب لمعانٍ شتى... ومنها حرفان للخطاب... ومنها ستة تقع زائدة... ومنها حرفان للتفسير... ومنها حرفان صدريَّان... ومنها أربعة للتَّحضيض... ومنها حرف للتقريب... ومنها خمسة للاستقبال... ومنها ثلاثة للاستفهام... ومنها ثلاثة أحرف للشرط... ومنها حرف للردع... ومنها التنوين ... إلخ، حتى إن السيوطي نقل عنه البحث كاملًا في الأشباه والنظائر[47]؛ مما يشير إلى أنه انفرد في هذا التنظيم.

فبلغ جملة الحروف مفصلةً مئةً وثمانيةً وعشرين حرفًا، وبلغ جملتها مع ضم كلّ حرف إلى مناسبه في التركيب وحذف المشترك سبعين حرفًا[48].

وهذا التقسيم لم أجد من قال به فيما اطلعت عليه من مصادر.

2- مسألة: حذف همزة الاستفهام قبل الكلمات المبدوءة بهمزة وصل مكسورة:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "وإنما كانت همزة الوصل أحق بالحذف من همزة الاستفهام؛ لأن همزة الاستفهام يستفاد منها التوصل إلى النطق بالساكن، والدلالة على الاستفهام،

(46) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح، ص853 – 855.

(47) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، المجلد الثاني، ص153 – 166، والأشباه والنظائر، للسيوطي، ج2، ص10-12.

(48) ينظر: المغني، لابن فلاح، بداية التحقيق، ص138، والجزء الأول، ص153-177.

وهمزة الوصل منها شيء واحد، وهو التوصّل، وقد نابت عنها فيه همزة الاستفهام، فاستغني عنها، وأمّا إذا كانت الهمزة مفتوحة، وذلك مع (أيمن) ولام التعريف، فإنها لا تحذف عند دخول همزة الاستفهام عليها؛ لئلاّ يلتبس الخبر بالاستخبار، وأما ما عدا دخول همزة الاستفهام على الهمزة المفتوحة، فإن إثبات همزة الوصل فيه في الدرج لحنٌ فاحشٌ؛ لخروجه عن كلام العرب من وجهين: أحدهما: أنه يصير ما بعدها مقطوعًا عمَّا قبلها بمنزلة همزة القطع، وذلك خلاف وضعها، والثاني: أنه يُستغنى عنها في الدرج، فإثباتها يؤدي إلى زيادة حرف مستغنىً عنه، وذلك خلاف كلامهم، فلا يجوز إثباتها في نحو: "الاسم، والابن، والانطلاق، والاستغفار"[49].

فهذا الرأي والاستدلال الذي قاله ابن فلاح لم أجدهما عند أحد من النحاة فيما اطلعت عليه من المصادر.

3- مسألة: "أما" مفردة:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "والصحيح أنّها مفردة؛ لأنّ التركيب على خلاف الأصل، ومنهم من قال: إنها مركبة من "أي"، ومن "ما"، فحذفت الياء الثانية، ثم أدغمت الياء الساكنة من "أي" في ميم "ما"، فلذلك شددت الميم على اللغة المشهورة، ومن العرب من يتركها غير مدغمة، ويقول: أيْما زيدٌ فعالم، ودليل تركيبها من (أي) التي هي اسم، و(ما) تفسيرها عند سيبويه بـ(مهما)، وهي اسم بلا خلاف، والصحيح أنها حرف فيه معنى الشرط، وأما (مهما) فإنما حكم باسميتها لعود الضمير عليها، وهذه لا يعود الضمير عليها"[50].

وهذا الرأي الذي أورده ابن فلاح اليمني القائل بتركيب "أما" من "أي" ومن "ما" لم أجد من قال به من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

4- مسألة: معنى "حتى":

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، من ذلك ما أورده محقق كتابه المغني، فقد أورد رأيًا لابن فلاح لم يسبقه إليه أحد قبله، فقال: "حتى حرف جر معناه التحقير، أو التعظيم، تستعمل "حتَّى" حرف جر، ويكون معناه: انتهاء الغاية، أو التعليل، أو بمعنى إلا في الاستثناء، ويرى ابن فلاح اليمني أنَّها تدل على تحقير ما بعدها، أو تعظيمه، وهو رأي لم أجده لغير ابن فلاح، ونقله عنه الرضي معقبًا عليه بقوله: وليس بمشهور"[51].

وهذا التفرد الواضح عند ابن فلاح اليمني الذي يعترف به نحوي كبير كالرضي لا يدع مجالًا للشك على وجود مدرسة نحوية يمنية لها كل ما يميزها كمدرسة نحوية قائمة بنفسها.

5- مسألة: إفادة رُبَّ تقوية الفعل الضعيف بالتأخير:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقد ذكر أن رُبَّ تفيد تقوية الفعل الضعيف بالتأخير، فقال البصريون: إن "رُبَّ" حرف جر، وجاء رد الكوفيين عليهم بأنه تُشكل حرفيتها بنحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُ، فإن حرف الجر ما يفضي الفعلَ إلى المفعول، وأكرمت هنا يتعدى بنفسه.

(49) ينظر: المغني، لابن فلاح، تحقيق: حسن ضائحي، ص2375، 2379.

(50) ينظر: المغني في النحو، تحقيق: حسن ضائحي، ص1892، 1895.

(51) ينظر: المغني لابن فلاح، بداية التحقيق، ص138.

ويرى ابن فلاح في الرَّد على الكوفيين أنَّ الفعل المتأخر يضعُف عن العمل في المفعول، فُيقَوَّى بحرف الجر، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: 43)، لا سيما إذا وجب تأخُّر الفعل كما في رُبَّ.

وهو رأي تفرد به ابن فلاح، وردَّه الرضي بأنَّ العادة تقوية الفعل الضعيف باللام فقط؛ لإفادتها التخصيص، حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في المفعول بذلك المفعول، فلا يستنكر عمله فيه، نحو: لزيدٍ ضربت[52].

وهذا الرأي لم أجد من قال به من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر.

6- مسألة: كأنّ غير مركبة:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأيٌ تفرد به، فقال: "وأما "كأنَّ: فقالوا إنها مركبة من كاف التشبيه وأنَّ، وأن أصل كاف التشبيه أن تكون داخلة على الخبر، لكن قدمت الكاف للعناية والاهتمام بالتشبيه، وفتحت الهمزة للتركيب، أو ليظهر عمل الكاف، وإن "كأنَّ" قد بطل تعلقها؛ لأنها لما ركبت صارا كالكلمة الواحدة، فصارت كجزء من الكلمة، وجزء الكلمة لا يقتضي متعلقًا دون بقيته، فلهذا لم يتعلق حرفُ الجر، ولا يسبك من أنَّ هاهنا صدرٌ؛ لأنه يؤدي إلى وقوع الفائدة من مفرد، ونظيرُها الكاف في "كذا، وكأيّ"، والأجود أن تكون غير مركبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل، ولأن عدم تعلق حرف الجر على خلاف الأصل"[53].

والخلاصة: أن في "كأن" مذهبين:

الأول: أنها مركبة من كاف التشبيه وأنَّ، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفراء، وابن جني، وغيرهم، حتى ادعى بعضُهم الإجماع على هذا.

الثاني: أنها غير مركبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل؛ لأن عدم تعلق حرف الجر على خلاف الأصل، وهذا هو الأجود عند ابن فلاح، وقد اختاره أبو حيان، ورجحه ابن هشام.

ولعل هذا من الآراء التي انفرد بها ابن فلاح اليمني؛ لأن الباحث وجد أن أقدم من تبنى هذا الرأيَ هو أبو حيان المتوفى سنة 754هـ، وهو بعد عصر ابن فلاح اليمني المتوفى سنة 680هـ.

ومن خلال ما تقدم فإن الرأي الثاني أول من قاله هو ابن فلاح اليمني، وهذا يعتبر تفردًا، وتابعه في هذا التفرد أبو حيان، وابنُ هشام.

ولم أجد من قال بالرأي الثاني قبل ابن فلاح اليمني فيما اطلعت عليه من مصادر.

7- مسألة: اللام الداخلة على المضارع في خبر "إنَّ" تفيد الحال:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "وإذا دخلت على المضارع في خبر إنّ جعلته للحال، ولذلك توصل إلى القسَم عليه بها، نحو: إنّ زيدًا ليقوم، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (النحل: 124)، فإن قيل: فلم لا تكون لام الابتداء أخرت لأجل إنّ، لا لام الحال؟ قلنا: لأنه لا يجوز

(52) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، مقدمة التحقيق، ص139.

(53) ينظر: المغني، لابن فلاح اليمني، المجلد الثالث، ص875، 876.

دخولها على المضارع إلا في هذا الموضع، ولامُ الابتداء أصلها أن تكون في الأول"[54].

وكلام ابن فلاح اليمني في الآية والمثال يدل على أن اللام هي الموطئة للقسَم، والمعروف عند النحاة أن اللام الموطئة للقسم أنها تجعل ما بعدها من الكلام جوابًا للقسَم.

ولم أجد ما قاله ابن فلاح اليمني عند أحد من النحاة.

8- مسألة: مجيء اللام بمعنى "مع" في المثال "كن لي ولا تكن عليّ":

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "وبمعنى "مع"، كقولهم: كن لي، ولا تكن عليَّ"[55].

ولم أجد من يذهب إلى أن اللام بمعنى مع كما في المثال السابق فيما اطلعت عليه من مصادر إلا ابن فلاح اليمني، وهذا الرأي تفرد به ابن فلاح على سائر النحاة.

9- مسألة: "لو" تفيد نفي الشيء لامتناعه:

في هذه المسألة رأي لابن فلاح اليمني تفرد به، فقال: "ثم مذهب جمهور النحاة أن جزاءها ينتفي لانتفاء شرطها؛ لأنّ شرطها سبب وجزاؤها... وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: 22) يدل على انتفاء الفساد لانتفاء وجود الآلهة؛ لأنّ وجود الآلهة يقتضي الاختلاف المقتضي للفساد، فلما انتفى السبب وهو وجود الآلهة انتفى المسبب المعلق عليه، وهو الفساد، وذهب ابن الحاجب إلى أنه ينتفي شرطها لانتفاء جزائها، وزعم أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب، وأما انتفاء السبب فلا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون ثَمَّ أسباب أخر، وهذا ضعيف لثلاثة أوجه:

أحدها: أن المسبب يوجد لوجود سببه، كما في الشرط المستقبل، فكذلك أيضًا ينتفي المسبب لانتفاء سببه.

الثاني: أن المسبب المعين المعلّق على السبب المعين لو لم ينتفِ لانتفاء سببه لما كان لتعليقه عليه فائدة.

الثالث: أنّك إذا قلت: لو أكرمتني أكرمتك، فليس معك في اللفظ سبب آخر يمكن الحوالة عليه غير هذا السبب المعيَّن، فينبغي أن ينتفي المسبب لانتفائه، ولا يتوقف انتفاؤه على شيء ليس بموجود"[56].

وهذه التعليلات الثلاثة التي يضعّف بها ابن فلاح رأيَ الجمهور لم أجد من قالها فيما اطلعت عليه من مصادر.

10- مسألة: دلالة "ما" الموصولة على ما لا يعقل وعلى وصف ما لا يعقل:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "وأما "ما" فإنها قد جاءت واقعة على ثلاثة أشياء: على ما لا يعقل، كقولك في جواب ما عندك: ثوبٌ أو دينارٌ، أو دابة، وهذا هو الأكثر في استعمالها، وعلى صفات من يعلم، وفي التنزيل:

---

(54) ينظر: المغني في النحو، تحقيق: حسن ضائحي، ص2031.

(55) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، من المنصوبات إلى نهاية التوابع، تحقيق: محمد أحمد النهاري، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1428هـ، ص398.

(56) ينظر: المغني في النحو، لابن فلاح، تحقيق: حسن ضائحي، ص1905، 1906.

﴿قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ (الفرقان: 6) ... والوجه الثاني: ضعيف؛ لأن "ما" سؤال عن ماهية النكرة، لا عن ماهية المعارف، وقد جاءت سؤالًا عن وصف ما لا يعقل، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ﴾ (البقرة: 70)، فالسؤال هاهنا عن الوصف؛ لأنه قد بيّن أولًا أن المأمور بذبحه بقرة"[57].

ولم أجد من فرّق بين ما لا يعقل وبين وصف ما لا يعقل من النحاة إلا ابن فلاح اليمني، وهذا أقوى دليل على تفرد نحاة اليمن عن النحاة.

11- مسألة: مجيء "ما" نكرة بمعنى (إله) في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، فقال: "وأما قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ (الشمس: 5)، وقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ (الكافرون: 2)، وقوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 36)، وقولهم: سبحان ما سخركنّ لنا، وسبحان ما سبّح الرعد بحمده، ففيها أربعة أوجه: قال أبو عبيدة وأبو زيد: هي بمنزلة "من" اتساعًا... وقال أبو عمرو: هي بمنزلة (الذي)، والذي يقع على من يعقل، وقال الفراء: هي مصدرية على حذف مضاف، أي: والسماء وصاحب بنائها، ولا أعبد صاحب عبادتكم، وصاحب ملكِكم، وسبحان صاحب تسخيركنّ[58]، والوجه الرابع: أنها نكرة موصوفة، والجملة صفتها، والتقدير: والسماءِ وإلهٍ بناها، ولا أعبد إلهًا تعبدونه، وعبيدًا ملكتهم أيمانُكم، وسبحان إلهٍ سبّح الرعد بحمده، وسبحان إله سخركنّ لنا، وفي آية العبيد يحمل أنه جاء بـ "ما" تنزيلًا لهم منزلة ما لا يعقل؛ لكونهم مالًا"[59].

وهذا الوجه الرابع الذي جاء به ابن فلاح اليمني لم أجد من قال به في الآيات المذكورة، ولم أجد أحدًا من النحاة استعمل "ما" نكرة موصوفة في هذه الآيات والشواهد إلا ابن فلاح اليمني، وهذا تفرد يحسب لنحاة اليمن.

12- مسألة: رد تصغير وجمع "منذ" على منيذ وأمناذ:

في هذه المسألة لابن فلاح اليمني رأي تفرد به، في مسألة منيذ وأمناذ في "منذ"، فقد صغّر النحاة "منذ" على "منيذ"، وجمعوها على "أمناذ"، واستدلوا بذلك على أن أصل مذ منذ، وقد رفض ابن فلاح اليمني هذا التصغير وهذا الجمع، وقال: إنه غير منقول عن العرب، وقد يكون هذا مما انفرد به ابن فلاح، ونقل الرضي هذا رأي ابن فلاح في شرح الكافية[60].

والحقيقة لم أجد من قال بما قاله ابن فلاح من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر، وهذا تفرد يحسب لنحاة اليمن.

الخاتمة:

النتائج:

بعد هذه الجولة في موضوع التفرد بالرأي عند ابن فلاح اليمني، نختم بالإشارة إلى أبرز وأهم ما ورد فيه من قضايا التفرد، نوجزها في النقاط الآتية:

أ. يشير معنى التفرُّد عند ابن فلاح إلى انتفاء التقليد عنده، وأنه أخذ أقوال من سبقه بتمحيص، فقد كان يخالف من تقدموه ويتفرد بأقوال جديدة.

(57) ينظر: المرجع السابق، ص399 – 401.

(58) ينظر: معاني القرآن، للفراء، ج1، ص253-254، والمقتضب، ج2، ص52، ومعاني القرآن، للزجاج، ج5، ص332.

(59) ينظر: المغني في النحو، تحقيق: حسن ضائحي، ص401 – 403.

(60) ينظر: المغني في النحو، تحقيق: حسن ضائحي، ص401 – 405.

ب. شملت مجالات التفرد عند ابن فلاح قضايا ومسائل نحوية مختلفة، وتركزت في قضايا تتعلق بالتقسيم والمنع والإجازة، أو الإطلاق والتقييد، أو وضع الشروط، أو المعاني النحوية، أو توجيه الشواهد، أو التخريج النحوي للآيات القرآنية، أو التعليل للمسائل النحوية.

ج. أتى ابن بفلاح بآراء وأقوال تمثل كثيرًا من النظريات التي ذهب إليها العلماء المعاصرون، فإفادة سماع اللفظ لمسماه لا تتوقف إلا على علم المخاطب بكون ذلك اللفظ موضوعًا لذلك المسمى، بدليل أن الجاهل بلغة لا يستفيد من سماعها شيئًا؛ لجهله بوضعها.

د. من مؤكدات التفرد بالرأي عند ابن فلاح تصريحه في أكثر من مسألة أنه تفرد فيها بقوله: "لم يسبقه إليه أحد"، مثل قوله:

1. في تعليل محل الحركة من الحرف: "وهذا الجواب لم أعلم أحدًا سبقني إليه".
2. في أن الاختلاف في حركات الإعراب يرجع إلى اختلاف المعاني: "وتكلُّف هذا التحقيق لم أعلم أحدًا سبقني إليه".
3. في مسألة الإعراب بالحركات: "وهذا الجواب لا أعلم أحدًا سبقني إليه".
4. في أن الأسماء الستة معربةٌ بحروف بدلًا من الحروف الأصلية وإن توافقا في الصورة: "وهذا القولُ لم يُحْكَ كما حققته".
5. في أن "زيادة العلل لا تقدح في منع الصرف، بل تقويه، كأذربيجان" فيها خمسَ علل: "وهذا الإشكال وجوابه لم أعلم أحدًا سبقني إليه".

توصيات عامة:

1- التركيز على البحوث في كتب التراث النحوي، وإبراز إسهامات علماء اليمن في مختلف علوم اللغة العربية.

2- حث الباحثين في الدراسات العليا على إظهار جهود نحاة اليمن وذلك بتحقيق مؤلفاتهم ونشرها.

3- تشجيع الباحثين على البحوث التي تتناول أقوال وآراء نحاة اليمن التي تفردوا بها على غيرهم من النحاة.

قائمة المصادر والمراجع:

[1] ابن فلاح النحوي حياته وآراؤهُ ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني، عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1404هـ-1984م.

[2] اختيارات ابن فلاح النحوية والتصريفية، لصلاح بن عبد الله بوجليع، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1431 - 1432هـ.

[3] الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1406هـ-1986م.

[5] الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة الغاني، بغداد، 1982م.

[6] التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1418هـ.

[7] التفكير واللغة، جودث جرين، ترجمة: عبد الرحمن العبدان، دار عالم الكتب، الرياض، 1410هـ.

[8] تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرون، دار القومية العربية، القاهرة، 1964م.

[9] الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد بن علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصورة.

[10] سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط1، 1405هـ-1985م.

[11] شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

[12] شرح الكافية في النحو، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق: نصار بن محمد حميد الدين، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1421 - 1422هـ.

[13] القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ط3، المطبعة الأميرية، 1301هـ، الهيئة المصرية للكتاب.

[14] الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان (سيبويه)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1977م.

[15] المحصل في كشف أسرار المفصل، الجزء الثاني، ليحيى بن حمزة، تحقيق: سليمان بن سليمان الراجح العنقري، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1426 - 1427هـ.

[16] معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

[17] معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1414هـ-1994م.

[18] المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، القسم الثاني من المنصوبات إلى نهاية التوابع، لمحمد أحمد النهاري، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1428هـ.

[19] المغني في النحو، من باب المبنيات إلى آخر الكتاب، لابن فلاح، تحقيق: حسن ضائحي، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

[20] المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، ط2، بيروت.

[21] المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، د.ط، د.ت.

[22] منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، أحمد بن محمد الرصاص، تحقيق: أحمد بن عبد الله السالم، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1407هـ.

[23] موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع، لشريف النجار، أطروحة دكتوراه، جامعة صنعاء، 1999م.

[24] همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ.